

دولة قطر (الفئة الثالثة)

تشكل دولة قطر وجهة نهائية لعدد من الرجال والنساء الذين يتم الاتجار بهم بغية استعبادهم في الخدمة القسرية -- وإلى درجة أقل -- للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. ويقوم رجال ونساء من الهند وباكستان وبنغلاديش ونيبال والفلبين وإندونيسيا وفيبيتام وسريلانكا وأثيوبيا والسودان وتايلاند ومصر وسوريا والأردن والصين بالسفر طواعية إلى دولة قطر لغرض العمل فيها كعمال وخدم المنازل، إلا أن البعض منهم يواجرون في وقت لاحق ظروفاً تصل إلى حد الخدمة القسرية. وتشمل هذه الظروف حالات من عمل السخرة وتبدل العمل وحجز الرواتب وتحميل العمال تكاليف المنافع التي يجب أصلاً على رب العمل أن يتحملها وكذلك فرض قيد على حرية التنقل بما في ذلك مصادر جوازات ووثائق السفر واحتجاز تصاريح المغادرة والاحتجاز التعسفي للأشخاص وتهديدهم بالمقاضاة والترحيل بالإضافة إلى التهم الزائفة ومخالفات الانتهاكات الجنسية والنفسية والجنسبية. وحسب التقارير يجري استقام ال الرجال من الهند ونيبال للعمل في دولة قطر كخدم المنازل، إلا أنه يتم إكراهم أو إجبارهم على العمل في مزارع المملكة العربية السعودية لاحقاً. وتعتبر دولة قطر أيضاً بلد مقصد للنساء من الصين وإندونيسيا والفلبين والمغرب وسريلانكا ولبنان والهند وإفريقيا وأوروبا الشرقية لممارسة البغاء، غير أن عدد أولئك النساء اللواتي يتم الاتجار بهن بغية الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية غير معروف.

ولا تمتثل حكومة دولة قطر بصفة كاملة للحد الأدنى من المعايير المطلوبة للقضاء على الاتجار بالبشر، ولا تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. وتساهم أحكام من قانون الكفالة مع ممارسات العمل القسري وكذلك مع الظروف التي تتشبه بالاسترقاق. وعلاوة على ذلك أخفقت دولة قطر في مجال إنفاذ القانون الجنائي ضد مرتكبي الاتجار بالأشخاص، كما أنها تفتقر إلى آلية فعالة للتعرف على ضحايا الاتجار وحمايةهم، وهي لا تزال تقوم باحتجاز وترحيل الغالبية الساحقة من الضحايا بدلاً من توفير الحماية لهم، إضافة إلى ذلك عافت دولة قطر أحياناً بعض العمال الذين تقدموا بشكاوى حول ظروف العمل أو عدم دفع أجورهم.

توصيات خاصة بدولة قطر: القيام بزيادة كبيرة لمستوى المساعي المبذولة في مجال إنفاذ القانون ضد أبواب العمل المتعسفين وأولئك الذين يجرون النساء على العمل بهدف الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية بما يشمل القيام بالملحقة أبواب العمل المتعسفين قضائياً وإدانتهم والحكم عليهم بالسجن، بالإضافة إلى القيام بالتوسيع والتطبيق المتواصل لآلية رسمية للتعرف على ضحايا الاتجار بين المحتجزين بسبب مخالفات قانون الهجرة أو ممارسة البغاء، وكذلك الإقرار بإصلاحات قانونية لمنع كافة أشكال الاتجار بالأشخاص بما في ذلك العمل القسري والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية واستخدام أساليب القوة أو الخداع أو الإكراه في إطار عملية الاستقام، أضف إلى ذلك القضاء على أنظمة الكفالة التي تساهل مع ممارسات العمل القسري والظروف المشابهة للاسترقاق أو القيام بتعديل تلك الأنظمة بشكل جوهري.

الملاحة القضائية

لم تحرز حكومة دولة قطر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير إلا تقدماً ضئيلاً سواء في مجال التحقيقات الخاصة بجرائم الاتجار بالأشخاص أو في مجال معاقبة مرتكبي تلك الجرائم. ولا تمنع دولة قطر كافة أعمال الاتجار بالأشخاص لكنها تجرم نظام الرق بموجب المادة 321 من قانون العقوبات كما أنها تجرم العمل القسري بموجب المادة 322 من القانون ذاته. بيد أن الفقاعة المنصوص عليها مقابل العمل القسري -- التي تصل إلى ستة أشهر من السجن -- لا تعتبر عقوبة صارمة بشكل كاف. وتحظر المادة 297 إجبار أو إكراه القاصرين دون سن 16 على ممارسة البغاء، حيث تصل عقوبة السجن المنصوص عليها مقابل هذه الجريمة إلى 15 سنة. علاوة على ذلك حظرت الحكومة في عام 2005 استخدام راكبي الهجن الأطفال، حيث تتراوح مدة العقوبة على ذلك بين ثلاث وعشرين سنة من السجن. ولرفع مستوى الوعي بهذه القوانين، قامت هيئة حكومية بتدريب منشبي الشرطة والإدعاء العام بالإضافة إلى القضاة والمدربين القانونيين. ورغم ذلك تؤدي إلى وجود ظروف تشبه العمل القسري والاسترقاق في البلاد أنظمة الكفالة التقليدية بالإضافة إلى ممارسات شائعة مثل احتجاز جوازات سفر العمال. وقدمنت دولة قطر دليلاً على قيامها بتحقيقات في قضية واحدة فقط من الاستقام الداخلي، ورغم وجود مشكلة خطيرة وجسيمة تتعلق في الاتجار بالأشخاص لغرض إجبارهم على العمل القسري، لم تكشف دولة قطر عن بذلها لآلية مساعدة في مجال الملاحة القضائية والإدانة وإصدار أحكام بالسجن بسبب جرائم الاتجار بالبشر. وعلى نحو مشابه أخفقت الحكومة في الكشف عن أي جهود بذلتها لإنفاذ القانون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بهدف الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية.

الحماية

أخفقت دولة قطر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير في توفير الحماية المناسبة لضحايا الاتجار بالبشر. وأضافت الحكومة عنصر التدريب الأساسي والمتواصل على مكافحة الاتجار بالأشخاص إلى المناهج الخاصة بأكاديمية الشرطة بما في ذلك التدريب على التعامل مع ضحايا الاتجار. ورغم ذلك تشير الأدلة إلى أن السلطات لم تسعَ خلال العام الماضي إلا بشكل محدود إلى التعرف بصفة نظامية على ضحايا الاتجار بالبشر بين المجموعات السكانية المعرضة للخطر مثل العمال الوافدين ما قبل الترحيل والنساء المعنفات بسبب ممارسة البغاء، كما تشير الأدلة إلى أن الضحايا -- نتيجة لذلك -- يُعاقبون في أحيان كثيرة ويرحلون تقليدياً بدون أن يُوفر لهم أي نوع من الحماية. ووافقت وزارة الداخلية أخيراً على نقل خدم المنازل الأجانب المعنفات بسبب الهرجة غير المشروعية إلى مأوى حكومي. ومع ذلك تقوم دولة قطر عموماً بتعريف واحتجاز ضحايا الاتجار على أساس ارتكابهم أعمال غير قانونية كنتيجة مباشرة ل تعرضهم للاتجار بهم، مثل مخالفة قوانين الهجرة والهرب من كفالتهم، وذلك بدون النظر في الأسباب وراء تلك المخالفات. وبيد أن فترة الانتظار حسب التقارير قد تقلصت بالمقارنة مع ما كانت عليه في السابق، إلا أن بعض الضحايا يبقون في مراكز الترحيل لمدة سنوات

قبل أن يتم البت في قضيائهم أو أن يوافق كفيلهم على مغادرتهم للبلاد أو كإجراء انتقامي بسبب سعيهم إلى استرداد أجور غير مدفوعة ومستحقة أو بسبب طلبهم الانتقال إلى كفيل جديد. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وفرت الحكومة الحماية لـ 14 شخص فقط من ضحايا الاتجار رغم أنها تدير ملوي خاصاً بضحايا الاتجار بالبشر. وبفضل الضحايا في كثير من الأحيان اللجوء إلى سفاراتهم بحثاً عن المأوى، ولكن السفارات تفتقر إلى الموارد الكافية أو موافقة البلد المضيف لإدارة المأوى. وقامت الحكومة بإغلاق ملوي واحد مسقلاً على الأقل عنوة، كما أنها ركّزت الضحايا المقيمين فيه، وتوفّي اثنان من الضحايا في مرحلة انتظار الترحيل. ولم تشجع الحكومة ضحايا الاتجار بصفة منتظمة على مساندة التحقيقات كما أنها لم توفر لهم حولاً بديلة غير الترحيل إلى بلدان قد يواجهون فيها العقاب.

الرقابة

بدلت دولة قطر خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير جهوداً محدودة لمنع الاتجار بالأشخاص. وقد أصدرت الحكومة منشورات إعلامية في عدة لغات بالإضافة إلى ملصقات وإعلانات إذاعية ومتلفزة كجزء من حملة توعية عامة تحت شعار "لا للاتجار بالأشخاص". بيد أن الحكومة حسب التقارير لم تتخذ أية تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض الطلب على النشاط الجنسي التجاري. وعلى نحو مشابه، لم تقم دولة قطر بتنفيذ أية حملات للتوعية العامة تستهدف المواطنين المسافرين إلى الخارج لزيارة أماكن معروفة باستغلال الأطفال في السياحة الجنسية. ولم تصادق دولة قطر على بروتوكول 2000 للأمم المتحدة المعنى بمنع الاتجار بالأشخاص.